

## النقابات المستقلة في الجزائر

### نشأة النقابات المستقلة:

ظهرت النقابات المستقلة في الجزائر في بداية التسعينات في ظل الانفتاح الديمقراطي المحدود وذلك بغرض الدفاع عن مصالح الموظفين هذا الدور الذي كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين قد تولى عنه عام 1963 بعد أن أصبح في خدمة النظام الحاكم.

لكن الدفاع عن حقوق العمال ليس مهمة سهلة في الجزائر، فالنشاط النقابي نضال صعب وهذا بسبب الإجراءات التي فرضتها حالة الطوارئ منذ عام 1992 وأدت إلى تعقيد المساعي اليومية للنقابيين الحقيقيين.

ففي جزائر الألفية الثانية، صار تنشيط نقابة يستلزم الدفاع عن حقوق العمال وفي ذات الوقت العمل على تفادي المحاولات المتواصلة الرامية لضرب استقرار التنظيم النقابي والتدخل في شؤونه والسيطرة عليه ولو برشوة عضو من أعضائه القياديين.

فالنظام سمح بوجود النقابات المستقلة لكنه لا يعترف ببعضها مادامت ترفض كل تبعية له. وهكذا أضحت هدفا لشتى أساليب القمع مثل مصالح الأمن والمحاكم التي يلجأ إليها مسؤولو مختلف القطاعات عندما يفشلون في قمع النقابيين عن طريق الضغط والتحرش الإداري والخصم من الرواتب والمنح والاستفزاز وتأليب الرأي العام بواسطة الصحافة الموالية للنظام.

والغرض من سياسة القمع والترهيب هو تشتيت الصفوف للقضاء على كل شكل من أشكال التعبير عن المطالب، فبقاء النظام السياسي الاستبدادي مرهون بتفتيت جميع الاحتجاجات واستعباد جميع الذين يحاولون الوقوف بصفة مفاوضين مسؤولين مادام تنظيمهم النقابي لا يخدم النظام.

هذا هو الشغل الشاغل للسلطة منذ الانفتاح الديمقراطي القصير بين نوفمبر 1988 وجوان 1991، وهذه السلطة الدكتاتورية المُنَعَّعة تتستر وراء الواجهة الدستورية الموضوعية للاستهلاك الخارجي باعتبار الدستور غير محترم وكذلك قوانين الجمهورية والمعاهدات الدولية.

والنقابات المستقلة لا تستجد بالعدالة والبرلمان والرئاسة لأن هذه الهياكل موجودة صورياً فقط وليست مركزاً للقرار إنما النفوذ الحقيقي بيد الجماعة الحاكمة فعلاً التي تُعدُّ نتائج الانتخابات المزورة وهي موافقة للنموذج الذي يرتاح إليه الغربيون وهم أهمُّ الشركاء الأجانب ويدركون تمام الإدراك بأن استغلالهم للبترول يقتضي عَضَّ النَّظَرِ عن الآلة القمعية التي تُشغَلُ في كل وقت وفي كل مكان في حق النقابيين والعمال الذين يطالبون بالعدالة الاجتماعية وبالتحرر من هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات التي تستنزف الثروات الوطنية فتتسبب في تدهور القدرة الشرائية للعمال واضطراب الوضعية الاجتماعية لشرائح واسعة من المواطنين وبالتالي انتشار الكثير من الآفات والفتن التي تعيق الرقي والرخاء.

#### صمود النقابات المستقلة في وجه القمع:

تتف النقابات المستقلة اليوم جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني والجمعيات المناهضة والأحزاب المعارضة والصحافة الحرة في ميدان النضال من أجل جزائر ديمقراطية مزدهرة.

وقد أثبتت الحركات الاحتجاجية المتواصلة خاصة في التوظيف العمومي قدرة هذه النقابات على التجنيد ومواجهة الترهيب الممارس في حق الطبقات الكادحة، وهذا رغم جميع تقنيات القمع التي تستخدم في حقها كالتوقيفات والمضربين القضائيين والإعذارات والمحاكمات والتعنيف من طرف الشرطة وأعوان الإدارة، وتجميد المشوار المهني. يضاف إلى هذا كله الاستتساخ لإحداث الإيهام واللبس والانشقاق بغرض القضاء على استراتيجية التنظيم النقابي واستقلاله وتكوين تنظيم جديد مستنسخ من الأصلي ومستعد في الواقع " للنفاهم" مع النظام بالتراجع عن مطالب العمال.

- حدث الاستتساخ مثلاً في حق Cla في عام 2003 ثم في حق Snapap في عام 2004.

- كذلك في حق Satef النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين التي يمثلها سعدالي محمد سالم في حين يمثل الجناح المستنسخ عمورة.

- كذلك Cnes المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الذي همشت فيه الكثير من الفروع بعد تولي رحمانى رئاسة هذه النقابة.

- أيضا SNTE النقابة الوطنية لعمال التربية والتي كان محمد بن نوي أمينها العام ثم استتسخت فترأسها بوجناح عبد كريم.  
الملاحظ أن جميع التنظيمات المستتسخة قد استفادت آليا من مساندة وزارة العمل التي هي مكلفة أصلا بالسهر على تطبيق القانون بخصوص ممارسة الحق النقابي.  
وتحت وطأة هذه الظروف الصعبة، أدركت بعض هذه النقابات ضرورة التضامن لمواجهة التلاعبات والمؤامرات وتوحيد الحركات الاحتجاجية والتنسيق على مستوى عريضة المطالب.  
في هذا الإطار نشأت تنسيقية نقابات الوظيف العمومي iaftp intersyndicale de la fonction publique، وهيئة ما بين نقابات التربية، وظهرت مؤخرا كونفدرالية النقابات المستقلة التي تشمل نقابات من الوظيف العمومي إضافة إلى اثني عشر نقابة مستقلة من القطاع الاقتصادي.

#### الآفاق المستقبلية:

يلاحظ المتأمل في القوانين الأساسية لهذه النقابات المستقلة أنها نقابات فئويّة إذا صحَّ التعبير، ولذلك نجد في قطاع الصحة مثلا عدة نقابات وكذلك في قطاع التربية الأمر الذي لا يسمح ببناء ميزان القوة بسهولة.  
لهذا يدعو النقابيون إلى تشكيل جبهة اجتماعية قوية تضم عددا همن النقابات لتوحيد الصفوف حول عريضة تشمل المطالب الرئيسية مثل مراجعة القانون العام للوظيف العمومي والزيادة في النقطة الاستدلالية وإلغاء عقود ما قبل التشغيل والتقاعد بمنحة تُقدَّر بنسبة 100% وحرية النشاط النقابي.  
فاليقظة اليقظة حتى نحافظ على المكتسبات التي انتزعتها أجيال من العمال بفضل كفاحها وتضحياتها، والنضال النضال حتى تتحقق الطموحات والآمال.

زينب بلهامل

الجزائر في 26-04-2014